حين يصير القانون شيئا والعدالة.. شيئا آخر؟

يوما إثر يوم، تشتد علينا حمى الخليج، فليس ما يجري او يوشك ان يجري هناك حدثا آخر من احداث المرحلة. أنه فاصلة تاريخية، ومحور لانعطاف هائل في صيرورة الانسان العربي. الى اين؟ لا ادري ولا اريد ان اتنبأ، لا خوفا من سوء عواقب الاجتهاد، بل لانني لا املك القدر الكافي من الحمق بحيث ادعي القدرة على التحكم بالرياح وضمان جريانها بما تشتهي سفني. ثم انني احتفظ لنفسي بالحق في الفهم الخاص، وربما المختلف، لمقولة التفاؤل الثوري .. وحتمية التاريخ .. وما أشبه.

بيد ان عواصف الرمال الخليجية الملتهبة لم تحجب الرؤية -مثلي مثلكم- عما يجري هنا، فينا ومن حولنا، تحت وطأة آلة الاحتلال الإسرائيلي.

وبما ان وزير الامن الاسرائيلي ارنس، "يطمئننا" من بيت مهدوم في مخيم البريج الى بيت مهدوم آخر، ومن أسرة مشردة الى أسرة مشردة اخرى، بتصريحات متواترة عن صيانة القانون والالتزام بالقانون وعدم تجاوز القانون فانه يصبح من حقنا ومن واجبنا ان نحاور الوزير ارنس في مسألة القانون هذه. ومما يدفعنا الى مزيد من

الاصرار على مناقشة الوزير ارنس، وكل ما يمثله من تاريخ وقيم وممارسات، في مسألة القانون هذه، ما اقدمت عليه قطعان الفاشية في الآونة الاخيرة من كتابة شعارات، بالخط العريض، على جدران محكمة العدل العليا الاسرائيلية، لعل ابسطها واكثرها وضوحا ذلك الشعار القائل: "لا محكمة عدل عليا للعرب".. "محاكم ميدانية للعرب".

ومع ان محكمة العدل العليا الاسرائيلية هي التي اطلقت ايدي قوات الاحتلال لتفعل ما فعلت وما تفعل في مخيم البريج، فان هذا الشعار يوحي بما يلي:

"محكمة العدل العليا الاسرائيلية تحمي العرب من الاحتلال والقمع والهدم والتشريد والتهويد، لذلك ينبغي ابعادهم عنها او ابعادها عنهم".

ولسنا بحاجة الى ذكاء استثنائي لنفهم ان هذا الشعار يظل جزء لا يتجزأ من عملية تزوير تاريخية متكاملة، تتنافر اطرافها على السطح لتتآلف في العمق، ولتتكامل في نهاية الامر حول محور جوهري واحد ثابت ودائم.

واذا كان الغزاة الامريكيون قد اوغلوا في لعبة القناع القانوني عبر جميع فظائعهم في فيتنام فانا نلاحظ ان تلامذتهم في اسرائيل بزوهم في هذه اللعبة وتفوقوا عليهم اتقانا ومثابرة. فمحاكمة بضعة جنود بتهمة تجاوز الاوامر وتجاوز القانون في المناطق المحتلة، لا سيما منذ نشوب الانتفاضة، يترك مجالا رحبا للايحاء بأن ما عدا بعض التجاوزات التي ضبطت قانونيا، فان كل شيء آخر هو قانوني في جوهره.

وبهذا المنطق يصبح الاحتلال نفسه قانونيا، ويصبح مصرع ما

يقارب الثلاثمئة طفل قانونيا، ويصبح الاجهاض المتكرر بفعل الغازات قانونيا، ويصبح الهدم والابعاد والعقوبات الجماعية امرا قانونيا. ويصبح من السهل ابتكار القوانين وارتجالها لتغطية ما لا تجوز تغطيته، حتى لكأن القانون، ما دام قانونا، فانه يحمل في ذاته ولذاته كل المبررات والتخريجات المطلوبة لتحويل الدنس الى طهارة والشر الى خير والباطل الى حق.

وتندرج الاوامر العسكرية في خانة القانون المدني، لانها تكمله ولا تناقضه وتخدمه ولا تتجاوزه. وهكذا فان الاوامر العسكرية في كل مجتمع تعكس طبيعة هذا المجتمع وطابعه السياسي-الحضاري.

وما دام العالم منقسما الى مجتمعات متفاوتة في حضاراتها وأمزجتها وتطلعاتها، فاننا نلاحظ ما كان قائما منذ القدم من تفاوت بين الاوامر العسكرية. ويسهل علينا الاستنتاج بأن القانون ليس مرادفا للعدالة بالضرورة، وفي كل مجتمع، وفي اية حقبة. كما يسهل علينا الاستنتاج بأن علم الوراثة يطال القوانين ايضا ويضع الحدود الفاصلة بين ما هو عادل وما هو مناف للعدالة، منها.

لقد عرفت البشرية اوامر من طراز: "اذا دخلت مدينة لا يفتك ان تقتل سكانها بحد السيف وان تستأصلهم أطِلّةَ الدم وان تبيد كل ما يكون في تلك المدينة وأن تذبح حتى بهائمها"..

وبالمقابل، فقد عرفت البشرية ايضا امر ابي بكر الصديق الى اسامة بن زيد: "لا تخونوا ولا تغلوا ولا تمثلوا ولا تقتلوا طفلا صغيرا ولا شيخا كبيرا ولا امراة ولا تعقروا نخلا ولا تحرقوه ولا تذبحوا شاة ولا بقرة ولا بعيرا الا لمأكلة، وسوف تمرون بأقوام قد فرغوا انفسهم في الصوامع، فدعوهم وما فرغوا انفسهم له".

وبالمقابل فاننا نشهد اليوم الاوامر باغلاق مسجد البريج في

وجه المصلين وهي أوامر واضحة قانونية بلا ريب! ويستطيع الجندي الذي يضع كعب بندقيته رتاجا لباب المسجد ان يقدم لك غطاء قانونيا وفق المقاس المطلوب!

ويوم احتل الصليبيون القدس سنة ١٠٩٩ فقد نفذوا الاوامر القانونية الصادرة لهم فذبحوا اكثر من سبعين الفا هم سكانها بمن فيهم الاطفال والنساء والشيوخ.

وبالمقابل فحين استردها صلاح الدين في سنة ١١٨٧ فقد تسامح مع القتلة وتصدق على ارامله وأيتامهم واكتفى بالفدية واطلق سراح من لم يجد اليها سبيلا.

وبموازاة اوامر صلاح الدين القانونية فقد شهدت البشرية بعد الواقعة بأعوام قليلة كيف اصدر الوحش الانجليزي ريتشارد (الملقب بقلب الاسد) اوامره، القانونية طبعا، بذبح ٢٧٠٠ اسير في عكا.

ويكرر التاريخ امثال ابي بكر وصلاح الدين ويكرر ايضا امثال الوحوش ريتشارد وموسوليني وادولف هتلر.

ويتكرر صدور الاوامر وصك القوانين، وتتكرر الحقيقة بأن القانون ليس بالضرورة مرادفا للعدالة وحين يصير القانون شيئا، والعدالة شيئا آخر، فان كل هالات القداسة والمصداقية والمشروعية التي تحيط بالقانون، تسقط وتتلاشى على عنق طفل ذبيح وعلى انقاض بيت مهدم.

«عبير» تشرين ثاني ١٩٩٠